

الزبيري فان الاستعارة لا تنتم لتكرون النسبة فتكون قرينة الخبيرة
 داخله وقرينة المكنية قوله ولا يخفى ايضا على لا يخفى ان لا معنى لتكرون ما
 شاذ على قرينة المصديح **قوله** لعل شمل الخبيرة وهو لا يور الاستعارة وقد عارضها
 الاستعارة قوله بل الاشتراك قال الزمخشري بل لا يخفى ان الاشتراك بين النسبة
 وهو قوله والخبير المسبل ايضا الى ان الاشتراك الاول لا يحصل في شئ بل في شئ
 الخبيرة قال ايضا فكل ومثلهم الخبيرة المشرك مع غيره من بينهم بين النسبة والخبير
 المسبل ما يلا به المعنى الخبير اي انتهى فيلزم هذا ان هذا المعنى هو الخبير
 فقط بل المعنى هو الخبير الكائن الخبير وان شئتم لان التقيد لا يلا به المعنى
 الخبير بل هو الذي يقع وقوله ايضا فكل اذا لم يشهد ونقاسن الخبيرة او النسبة
 انتهى قوله او المشبه به اظهر في الخبير وقوله ونقاسن الخبير اي
قوله لان يقال الخبير مخصصا لشيء كما في الترتيب في قوله في قوله
 اصطلاح لا وافق شيئا ان اشتراك في اللفظ والخبير قال القاضي لا يجوز
 ان يقال من قولك شئت ان اللفظ يشهد في الخبير اهتبا ما ينافيه لشيء
 والبينة لم يتعدى الاشتراك في الخبير كفاية بالمعنى بعبارة **قوله**
 فاعلم اي اعلم ان التخصص بعبارة اصطلاح ويلزم من التخصص الاصطلاح
 التخصص في الاختصاص والواقع **قوله** ولزم لزم اي الملازم المتعارفه في
 المكنية الوارد على القرينة قبله من شمل الخبير ولزم له كون الخبير في الواقع
 فان عارض الخ اي ما يحسن الكلام ليس من اسم اللفظ بل الاسم بل الكلام
 من فروع الخ وكنى انما لم يبع عن الخ من بالاسماء لم يثبت له اسما **قوله**
 ويجوز جعل اي ما شئ ان على قرينة المكنية من الملازمات **قوله** وشئ الخبيرة
 ان كان قرينة المكنية لخبير **قوله** او الاستعارة الحقيقية ان كانت
 قرينة المكنية استعارة تحقيقية كما ذهب اليه صاحب الكشاف في الاختارة
المصنف لاما الاستعارة الحقيقية فتظاهر ان كونها التوليها ظاهر وذلك
 لانها كسائر الاستعارات الحقيقية انما تكون قرينة للمكنية **قوله** ولما قيل
 بناء على كون الترتيب لها ظاهر **قوله** لم عند اي غلظت التاكيد وهذا الخبيرة
 كالانفلا يشبهه المعنى الظاهرها بزره **قوله** او اما الخبيرة لم يدبر
 الخبيرة من تشبيه اللفظ **قوله** الخبيرة العقلية وهو الاشتراك
المذكور ايضا كما يجوز من اللفظ في المصنف **قوله** ان الخبير
 المنسوب اليه في الواقع في الفاضل موسى الذي في اي يدعى الخبير
 وصغيرا ليدرا الواجب اليه او انما ينفه عبارة عن السبع ومرجع هو

هو الاورد ورجح الضمير المحور باللام ما الثانية انتهى كما يكون قال
 الزبيري من تأكله لظهور ايضا **قوله** وللشبهية عطف على قوله الخبير
 سبق في العريضة الرابعة عند العطف الاول من قوله في فنن بما علم
 المسترسمة فالاستعارة مستحقة **قوله** في قوله ولا يستعارة
 المصرفة اورد بالادوية الكيفية لاشتمالها على الحكم السابق قال
 الفاضل لانه ان كان المعنى الاستعارة فلا معنى لتكرون النسبة وان
 لم يكن الاستعارة مقصودا بانفسه فبشبهه يحذف الخبيرة بفتح
 الخصم بخلاف تشبيه الخبير بالادوية لانه لا يحذفه بفتح الخبيرة
 وينزل انه قياس على الفاعل **قوله** ووجه العطف الى استعارة وقوله
 فقرة الاختصاص خبر **قوله** ويحمل نفس الخبير على الاشتراك
 والواقع من الاختلاف في قرينة المكنية وهذا اذ ذهب اليه **قوله**
 او استعارة تخفيفية اي اخصل انما ياب هذا اذ ذهب اليه صاحب
 الكشاف **قوله** او انما تشبها اي اخصل انما تشبها لانفسه
 هذا اذ ذهب اليه صاحب الكشاف وعلمه صاحب الكشاف في بعض قريته بعبارة
 قرينة المكنية **قوله** ويحمل على اي عطف قرينة المكنية **قوله**
 وتزجها اما تشبها امينية او الخبيرة **قوله** اخفاصا ولفظها
 اي بالفتية به متناسخ فيه بعد الاستعارة والفتية **قوله** فايها
 اخرى اختصاصا قال الفاضل الحمد الصواب في العبارات فاي
 شئ من الملازم يعرف بالتامل انتهى قال الفاضل عند الله لان مرجع
 الضمير في جعل قرينة المكنية وما جعل في ابدالها وتزجها وتبعها
 شئ للخبير قرينة للمكنية وتزجها هو **قوله** انما النسبة الجميلة لقرينة
 تجمينا او استعارة تجمينة او تجمينا **قوله** وما سارا ترتيب للمكنية
 او الاستعارة الجميلة او الحقيقية **قوله** ان اشرا اليه اي او عطف اللفظ
 بفعلنا فيما سبق وحققنا ولا يخفى انه لا معنى لفتي له ما زاد عن
 قرينة المصرفة لان ذلك مما لم يبق بل يصح ان يكون قرينة لانه
 من يلا في الضمير **قوله** والاعراب ما يحذف اي يفتي بها على الملاد
قوله وما سارا توضع في قوله فلا اعتبار بالاولوية على الملاد
 متوة الاختصاص عند التنازع ولا يخفى انه اولى بصحة ما نرى
قوله لو كان تجمينا لجمع قرينة ولما قال صاحب المصنف في
 قد يكون واحدة وقد تكون متعددة **قوله** الخبيرة على تمام
 الاصباح بعد الظلام المحقق الى الصباح شبهه المصنف في قوله